

الريسوني وعبير موسى وصناعة «تهويد» الخصوم

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



المواجهة الطاحنة التي شهدتها العاصمة تونس بين قيادة وأنصار الحزب الدستوري الحر، وما يسمّى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، أكدت مرة أخرى، أن المعركة الحقيقية لم تبدأ بعد، وأن الإسلام السياسي بأزرعه المتعددة يخترق الدول والمجتمعات، ويؤسس لمشروع العقائدي من خلال تجنيد كل إمكانياته، في انتظار اللحظة التي يراها مناسبة للانقلاب على جميع الأطر التي سمحت له بالحركة والنشاط حيث لا هو يؤمن بالدولة الوطنية ولا هو يعتقد في مبادئ الديمقراطية ولا هو يعترف بالدولة المدنية إلا وفق مرجعيته التاريخية. ويمارس الاتحاد حيلة سانحة، ولكنها تبدو ناجحة بالنسبة إلى منتسبيه ممن تحركهم العاطفة الدينية وأوهام العودة إلى زمن الخلافة المزعومة، وتجد من ينفذها ويسهر عليها، وفي ذات الوقت من يندفع للسقوط في فخاخها، كما حدث في فرع تونس بعد 120 يوما من الاعتصام الذي نفذه الحزب الدستوري الحرّ أمام مقره في شارع خير الدين باشا، عندما فتح عاملون داخله الباب أمام نائبين في البرلمان لتدخلوا المقر وتطلعا على بعض محتوياته، ثم ليتم تصوير ذلك على أنه اقتحام واعتداء على مؤسسة قائمة معترف بها من قبل الدولة، وبالتالي فهو خرق للقانون والدستور، ثم ليطلق الصراخ والوعويل وفق ما تم الإعداد له سلفا، ودعوة الأنصار والمتعاطفين للدفاع عن المقر والعاملين فيه.

المنتظرون لتلك اللحظة سارعوا بالوصول، وبعضهم كان قد وصل من مدن داخلية استعدادا لتنفيذ المطلوب منهم، وهو التجمع للهجوم على خيمة الاعتصام القائم، والإعلان عن اعتصام آخر. ولكن أمام مقر الحزب الدستوري الحر غير البعيد عن مقر فرع اتحاد علماء المسلمين، ومن الطبيعي أن ينجح الإسلاميون الشركاء في الحكم، في تحريك آلة السلطة التنفيذية لفرض الاعتصامين الأصلي والوليد بدعوى لك الإشتباك بين الطرفين.

التطرف ينمو في تونس تحت غطاء ديمقراطية مزعومة، أول المستفيدين منها هم من يستعملونها أداة للتمكّن من مفاصل الدولة والمجتمع، وخطاب الريسوني واحد من أسباب انتشاره

إلى حد هنا، قد يكون الشأن تونسيا بحثنا بين المدافعين عن الدولة الوطنية، وبين القافزين فوقها باعتناق الأيديولوجيات التدميرية الوافدة والعاملة على إعادة صياغة النموذج المجتمعي وفق مشروع عابر للدول والقارات، لكن بيانات الاتحادي العالمي لعلماء المسلمين وكتابات أعضائه والتغطية الإعلامية من قبل ابواق الإخوان، أكدت أن تونس في قلب ذلك المشروع الذي ترعاه دول ومؤسسات، وتعمل على تنفيذه جهات بعضها ظاهر

والبعض الآخر خفي يتحرك فقط عند اللزوم. قد يكون غريب ما ورد على موقع الاتحاد مثلا، هو ما دونه رئيسه المغربي أحمد الريسوني، خليفة يوسف القرضاوي في المنصب الإداري، من كلمات لا تليق بمن يصف نفسه بالعالِم، وبمن ينتسب زورا وبهتانا إلى قيم الإسلام. يقول الريسوني "في غضون الفترة الأخيرة برزت في تونس ظاهرة غريبة مثيرة للعجب والدهشة. امرأة تونسية، أو من أصل تونسي، تسمّى عبير موسى، ويقال إن اسمها الحقيقي هو عزيز موشي، تتزعم عصاية من الرجال والنساء، يقومون بمهاجمة المؤسسات الرسمية للدولة، ويعرقلون أعمالها، وأحيانا يعرّبون فيها لعدة أيام، كما وقع في اعتصامهم الطويل داخل مقر البرلمان التونسي. وهم يمنعون مجلس نواب الشعب من تناول أي قضية أو إصدار أي قوانين لا يريدونها، ومنها تشكيل المحكمة الدستورية".

يقول الريسوني عن عبير موسى إنها امرأة تونسية أو من أصل تونسي، في محاولة للإيحاء بانها قد تكون مواطنة اجنبية لكن جنورها فقط تونسية، وله في ذلك أهداف لا تخفى عن من يتابع خطاب الإخوان التخويني والتشكيكي في الانتماء الحقيقي لمن يخالفهم مشروعهم أو لا يعترف بمحورهم المرتبط أساسا بقطر وتركيا وبالجماعة ككتاب بديل عن مفهوم الدولة. ويضيف أن تلك المرأة "تسمّى عبير موسى، ويقال إن اسمها الحقيقي عزيز موشي" في إحالة واضحة إلى عادة إخوانية راسخة منذ خمسينات القرن الماضي على الأقل، وهي إصااق الانتماء إلى الديانة اليهودية بكل سياسي يرفض

مشروعهم أو يناقض خياراتهم، لإقناع السذج بأنه يدور في فلك الصهيونية، وأنه إنما يحارب الجماعة لأنها تنزعم المواجهة ضد إسرائيل، في تكريس والتمييز الديني والعنصري، وقد فعلوا ذلك مع جمال عبدالناصر والزعيم الحبيب بورقيبة وحافظ الأسد وصادق حسين ومعمر القذافي وياسر عرفات والحسن الثاني والأسرة الحاكمة في السعودية وعبدالفتاح السيسي، وها هو الريسوني رأس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومن يزعم أنه زعيم زعماء المرجعيات الروحية الإسلامية المسيئة، يلحق بهم عبير موسى رغم أنها ليست رئيسة دولة. ولكن نفس الأساليب تتكرر، ونفس الدعايات تعتمد في محاولة لتبرير الصراع مع الخصوم، ونفس النهج الفاضح يستعمله الإخوان في التحريض ضد المختلف والآخر. لا يقف الريسوني عند ذلك بل يحمل موسى مسؤولية فشل البرلمان في تناول أي قضية وإصدار أي قوانين ومنها تشكيل المحكمة الدستورية، رغم أن من لفتوه هذه المعلومات، يدركون أن موسى دخلت البرلمان قبل عام وأربعة أشهر، فيما لا يزال مشروع المحكمة الدستورية معطلا منذ ست سنوات، والمسؤول عن ذلك هم إخوانه في حركة النهضة ممن يسعون إلى أن يضعوا في قائمة أعضائها بعض المحسوبين على المشروع الذي يتبناه اتحاد. التطرف ينمو في تونس تحت غطاء ديمقراطية مزعومة أول المستفيدين منها هم من يستعملونها أداة للتمكّن من مفاصل الدولة والمجتمع، وخطاب الريسوني واحد من أسباب انتشاره، واتحاده جزء من حرب معلنة ضد



الإخوان للمشاريع السياسية المشبوهة التي تستهدف السيطرة على مقدرات الدول والعبيد بمصالح الشعوب وتطويعها لدكتاتورية رجال الدين المهووسين بالسلطة والمال وأجنحة الحريم.

العدالة والتنمية وجنون الارتياح السياسي

الواقع. وسيتنزه الحزب الفرص لحجب أي محاولة لفهم تعقيدات التحولات الاجتماعية والقيود السياسية في البلد خدمة لاستمرار تواجده في المشهد السياسي.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والتنمية إلى جانب مركز السلطة التنفيذية للمرة الثالثة. القيادي البرلماني إدريس الأزمي قال عن التصويت إنه تواطؤ ضد المنهجية الديمقراطية، وكاننا أمام عبدالرحمن اليوسفي الذي نحت هذا المصطلح بداية الألفية الحالية للتعبير من متعاضه من ظروف وملابسات لم يستوعبها اليوسفي في حينها. الأحزاب كالدول لا تهزم من الخارج إلا إذا كان الداخل منها ومستعدا للسقوط، والعدالة والتنمية لا يشذ عن هذه القاعدة، فهو حزب أشخاص له دورته الطبيعية في الحياة والمرض والموت، وحتى صناديق الاقتراع لن تقيه شر التهاوي والتناقض. لقد كان التفكك والانقسام قدّر حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كان مميزا في المعارضة والحكم، وعرفت أحزاب أخرى نفس المصير. والسؤال هل بإمكان العدالة والتنمية تفادي نفس المصير بتسويق تماشكه وعنفوان قيادته؟ التراكم النقدي للتغييرات في المواقف داخل العدالة والتنمية هو ما يعطل الاعتراف والسلوك السياسي الذي بنى عليه الحزب أطروخته، حيث معظم التصورات العامة لازمة التي يمر منها الحزب لا تود القيادة مشاركتها مع القواعد، حفاظا على النوايا السلوكية وضمانا للمشاركة في السياسة. وللمفارقة، تلك القواعد التي تمثل خزانا رسميا للحزب هي التي وصفها الأمين العام السابق بـ"الصكوك"، وهي مفردة محلية تعني الأغبياء. تقدم الاختلافات والصراعات التي تقوم عليها الخطابات العامة المتكررة الحول المستجدات التي تعرفها الساحة السياسية والاجتماعية وكانها هي من صنع الآخرين.

صانع الخطاب السياسي داخل العدالة والتنمية يعمل على الاستفادة من الظروف الاجتماعية والمقدمات الأخلاقية التي مهدت الطريق لتولي المسؤولية داخل البرلمان والمجالس المحلية والحكومة. لا يريد شيوخ الحزب أن يخضع تنظيمهم لتغييرات جذرية في التدبير والمواقف والسياسات، خوفا من تحول القيمة السياسية لخطابه المبني أساسا على نوع من المسالك الأخلاقية، ما ساعد في خلق تصورات عامة حول الحزب باعتباره الحريص على الأخلاق العامة، والأمين على مصالح الناس، والمحارب للفساد، دون أن يتفطنوا إلى أنه كأي حزب سياسي يسوق وعودا انتخابية يصعب في العادة تحقيقها على أرض

ومنذ ذلك الوقت استخدم قادة العدالة والتنمية الحيل والتنصل من المسؤولية، بهدف تنمية رصيد الحزب السياسي وقاعدته الانتخابية وخلق جو من القلق والشك لإقناع الآخرين بأن هناك مؤامرة متقنة تستهدفهم. لا يمكن مقارعة حزب تمترس وراء خطاب شعبي جارف ارتقى إلى دواليب الدولة من بوابة الدين، إلا بأساليب مبتكرة وذات مصداقية تنجح في استمالة النخبة المهنية والتجارية والثقافية لإعادة تأسيس بدائل وتعزيز شرعيتها، مع ما يترتب على ذلك من آثار مهمة على استقلالية التنظيمات السياسية والمدنية وكفاعتها. حزب العدالة والتنمية يقبس أعماله من خلال عمليات اختطاف المنهج الديمقراطي، ويمارس نفس التكتيك للتأثير على الدولة عن طريق التخويف والشك، وهي طريقة مارسها عبد الإله بنكيران أكثر من مرة عندما قبل بأفضال الحزب على الدولة في تحديد آثار حركة 20 فبراير. في كل مرة يقع فيها تصادم بين طموحات الحزب السياسية والدولة، يلجأ الحزب إلى الابتزاز المنهوج. وكان الأمين العام السابق بنكيران قد جربه مرارا وعاد إليه في آخر بدعة له حول موضوع تقنين مادة القنب الهندي. مناقشة التصويت الإيجابي على القاسم الانتخابي باحتمال عدد المسجلين، والقانون المتعلق باستعمالات القنب الهندي للأغراض الطبية والصناعية، وعودة الاتصال مع إسرائيل، ملفات خلقت بلبله في المشهد السياسي وربطها البعض بمؤامرة ضد الحزب، واتهموا الإدارة والأحزاب بمحاولة عرقلة بقاء العدالة

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

يبدو أن عشر سنوات من تواجده العدالة والتنمية على رأس الحكومة لم يضيف أي قيمة للحياة السياسية في المغرب سوى خلق جو من الارتياح السياسي، وتبرير العديد من القوانين التي أثرت سلبا على التماسك الاجتماعي والتكيف مع الظروف الصعبة وخلق الأمل. فهل سيتغير الوضع الذي عرفته الانتخابات في دورتي 2011 و2016 عن نظيرتها في العام 2021؟ سؤال حاول الحزب استباق نتائجه السياسية، فقد جاء العدالة والتنمية إلى الحكم بعد انتخابات 2011، من خلال نفس الآليات الديمقراطية التي يريد بواسطتها تغيير اللعبة بما يخدم مصالحه الانتخابية والسياسية، دون الالتفات إلى تآزم الثقة السياسية وأزمة رأس المال الاجتماعي بالبلد. ضحايا العدالة والتنمية كثر، وسهلت دعاية الحزب التأثير على المجموعات الأكثر استعدادا للانخراط من خلال استخدام التنميط النفسي لجذب المتعاطفين والموالين والتأثير في متطلباتهم وتوقعاتهم، ومن ثم آرائهم السياسية، رغم عقبة موضوعية تتمثل في عدم ثقة المواطن في الحكومة والمؤسسات السياسية. في العام 2003 تعالت الأصوات بحلّ الحزب على خلفية الاعتداء الإرهابي في مدينة الدار البيضاء، لكن الدولة كان لها رأي آخر، بأن تدع الحزب وشأنه فهو نتاج الديمقراطية ولا يمكن وضع حد لوجوده السياسي دون المساس بأهم مفاصلها، وهو التعددية الحزبية.

شبح القرضاوي في تونس ولعنته

فاروق يوسف
كاتب عراقي



ليس المقصود بالعنوان هنا يوسف القرضاوي، المواطن القطري من أصول مصرية بشخصه وهو الرئيس السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، لكن بسبب كون الرجل هو مؤسس ذلك الاتحاد وقضى زمتا طويلا في رئاسته وكان بمثابة مشروع سياسي من خلال إقامة مرات خفية بينه وبين التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي هو حزب سياسي فقد صار المتابعون لشؤون ذلك الاتحاد يسمونه اتحاد القرضاوي لا رغبة في اختصار اسمه فحسب بل وأيضا لتوضيح حقيقة عمله ودوره في الحياة العامة. لقد ترك القرضاوي أثره العميق على الاتحاد وطبعه بشخصيته وصار وكأنه ملحق به بالرغم من أن الرجل كان قد اعتزال العمل السياسي منذ سنوات لكبر سنه وحاجته إلى الراحة. ما يتظاهر ضده التونسيون اليوم ممثلين برئاسة الحزب الدستوري الحر وأعضائه هو فرع من ذلك الاتحاد وهو عبارة عن جمعية تحتضن الدعاة وأنصارهم بين المحتجون على وجودها بأن الشبهات التي تحوم حولها حقيقية وأن الدولة من خلال إغلاقها سبيلها بابا من أبواب الإرهاب الذي لا يمكن لأحد أن ينكر استعداده للانقضاض عليها في أي فرصة تتاح له بغض النظر عن هدفه. ذلك ما حدث غير مرة والحق بتونس أضرازا فادحة وبالأخص على صعيد السياسة.

القرضاوي وإن ارتبط اسمه بالجمعية التي يتظاهر التونسيون من أجل إغلاقها، إنما يعيدنا إلى العبث الذي مارسه ذلك الشيخ في حق الشعوب باسم الإسلام. ما يفعله القرضاويون في تونس اليوم إنما يقع تحت لافتة الإسلام. وحسب المحتجين فإنه من الضروري بالنسبة إلى التونسيين أن يعرفوا أن سكان ذلك النزل المريب، دعاة كانوا أو طلابا، هم مجرد مرتزقة، جذبهم راحة المال وجمعهم العداة للمجتمع. "القرضاوي هنا" تلك صيحة من أجل شبح، غير أن لعنة ذلك الشبح ستظل تطارد الجميع، فالخوف من الحرب الأهلية لا يعادله أي خوف.

